

التوزيع: عام

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

جمعية الدول الأطراف



ARABIC

الأصل: الإنكليزية

الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2023

تقرير المكتب بشأن الموضوعات الفرعية المتعلقة بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني

- 1- تقدم الميسرة المعنية بالميزانية، السفارة كسينيا ميلينكوفيتش (صربيا)، هذا التقرير عملاً بالولاية التي أناطها المكتب بجهتي التنسيق بشأن الموضوعين الفرعيين المتعلقين بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني (السفير جامي موسكوسو فالينزويلا (شيلي)، والسيد جوليان كاميلو سيلفا (كولومبيا)، على التوالي) في إطار فريق لاهاي العامل لتيسير موضوعات الميزانية.
- 1- وأعدت جهتا التنسيق تقريرين عن أنشطتهما خلال عام 2023، ويرد هذان التقريران في المرفق الأول والمرفق الثاني في تذييل لهذا التقرير.

المرفق الأول

تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية إلى جمعية الدول الأطراف

ألف - مقدمة

1- إن ولاية الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2023 مستمدة من قرار الميزانية المعتمد في الجلسة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف⁽¹⁾. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافق المكتب على إيلاء الإشراف على الرقابة على إدارة الميزانية لفريق لاهاي بكونه عنوان فرعي ضمن موضوع تيسير الميزانية. وفي 4 نيسان/أبريل 2023، عيّن المكتب السفير جامي موسكوسو فالينزويلا (شيلي)، ليكون جهة التنسيق المعنية بالرقابة على إدارة الميزانية.

باء - الاجتماعات والمناقشات

2- عُقدت ستة اجتماعات في عام 2023 حول موضوع الرقابة على إدارة الميزانية مع الدول الأطراف والمحكمة وذلك في 14 أيار/مايو، و 22 حزيران/يونيو، و 13 أيلول/سبتمبر و 5 و 24 تشرين الأول/أكتوبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. عُقدت الاجتماعات شخصياً بمشاركة ممثلي هيئات الرقابة عن بعد عندما لم يتمكنوا من الحضور شخصياً.

3- كان من ضمن المشاركين في الاجتماعات ممثلين عن مختلف هيئات الرقابة والمكاتب ذات الصلة: رئيس لجنة الميزانية والمالية السيد فيرنر درومل، ومديرة مكتب المراجعة الداخلية السيدة فلورنس بول، ورئيس آلية الرقابة المستقلة السيد ساكلين هيدارالي، وممثل المراجع الخارجي السيد يانغ تشان تشو.

4- أتاحت هذه الاجتماعات فرصة للدول الأطراف لمواصلة نظرها في مختلف المسائل المتعلقة بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية.

1- مراقبة حوكمة المحكمة الجنائية الدولية

5- ناقشت الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2022 توصيات مراجعة الخبراء المستقلين المخصصة لها بموجب خطة العمل الشاملة لآلية المراجعة. وقد انعكست نتائج هذا التقييم في تقرير منفصل⁽²⁾ قُدم إلى مكتب الجمعية في 27 حزيران/يونيو 2022، عملاً بالقرار ICC-ASP/20/Res.3⁽³⁾.

(1) ICC-ASP/21/Res.1، القسمان "طاء" و"ياء".

(2) <https://asp.icc-cpi.int/sites/asp/files/2022-11/2022-RM-report-progress.pdf>

(3) ICC-ASP/20/Res.3، الفقرة 11، "يطلب من آلية الاستعراض، بالتنسيق الوثيق مع جهات التنسيق في المحكمة وولايات الجمعية العامة ذات الصلة، تقديم تحديثات منتظمة لجميع الدول الأطراف من خلال الأفرقة العاملة التابعة للمكتب، بشأن

6- ومع ذلك، فإن التوصية رقم 364،⁽⁴⁾ التي تم تخصيصها في البداية لتيسير مراجعة عمل الرقابة على إدارة الميزانية وولايتها التشغيلية، والتي حصلت على تقييم إيجابي على النحو المبين في المصفوفة المؤرخة 17 شباط/فبراير 2023، لا تزال بحاجة للمناقشة في إطار تيسير الرقابة على إدارة الميزانية. وقد تم اقتراح ذلك أثناء التيسير الذي قامت به آلية الرقابة المستقلة حيث طُلب من المحكمة، بالتنسيق مع مدير مكتب المراجعة الداخلية ورئيس آلية الرقابة المستقلة، تقديم وثيقة تشير إلى التطورات التي تمت فيما يتعلق بفعالية وسلطة هذه الهيئات. بعد تقديم الوثيقة المذكورة، تمت مناقشة التوصية في سياق تيسير الرقابة على إدارة الميزانية في الاجتماعات التي عُقدت في 22 حزيران،/يونيو و13 أيلول/سبتمبر و5 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخلال الاجتماع الذي عقد في 13 أيلول/سبتمبر، تمت دعوة السيد نيكولا جيلو، بصفته عضواً سابقاً في فريق الخبراء التابع لإستعراض الخبراء المستقلين، لتقديم المزيد من التفاصيل حول التعليل المنطقي للتوصية. ونتيجة للمناقشات المثمرة، تم اعتبار التوصية بأنه قد تم تقييمها بشكل إيجابي ويجري تنفيذها.

7- علاوة على ذلك، ووفقاً للقرار ICC-ASP/20/Res.1، القسم الأول، الفقرة 3، كان لهيئة الرقابة على إدارة الميزانية ولاية الجمعية للنظر في تقرير مراجع الحسابات الخارجي السابق (ديوان المحاسبة) عن الرقابة على حوكمة المحكمة الجنائية الدولية.⁽⁵⁾

8- كما هو مبين في تقرير الرقابة على إدارة الميزانية حول التوصيات ذات الصلة بإستعراض الخبراء المستقلين، بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2022، وبالنظر إلى وجود عمليتين مهمتين، آلية المراجعة والرقابة على إدارة الميزانية، فقد ذُكر أنه يمكن أن تكون مناقشة الرقابة على إدارة الميزانية مكتملة لإجراءات آلية المراجعة. وعندما تكون توصيات المراجع الخارجي متوافقة مع توصيات استعراض الخبراء المستقلين، ستكون توصيات المراجع الخارجي بمثابة مدخلات في مناقشة التقييم من قبل آلية المراجعة. والأمر متروك للدول الأطراف لتحديد القيمة التي توليها لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي.

عملية الاستعراض، بما في ذلك أي عوائق تعترض التقدم التي تم تحديدها، وتقديم إحاطة كتابية إلى الجمعية العامة بشأن التقدم العام في عملها، قبل 30 حزيران/يونيو 2022، و [...] "

(4) " ينبغي منح هيئة الرقابة على إدارة الميزانية ومكتب المراجعة الداخلية سلطة موارد معززة حتى تتمكن من القيام بمهامها بشكل أفضل."

(5) ICC-ASP/20/6 and Add.1

تمت مناقشة التوصية رقم 364 في إطار عملية التيسير التي قامت بها هيئة الرقابة على إدارة الميزانية والتي طلبت من المحكمة، بالتنسيق مع مدير مكتب المراجعة الداخلية ورئيس هيئة الرقابة على إدارة الميزانية، تقديم وثيقة بخصوص التوصية رقم 364، تشير إلى التطورات التي تمت فيما يتعلق بفعالية وسلطة هذه الهيئات. وأشار التيسير إلى أن التوصية بدمج هيئات الرقابة ستم مناقشتها بشكل أكبر في عملية تيسير الرقابة على إدارة الميزانية. ولذلك ستم مناقشة التوصية في سياق تسهيلات الرقابة على إدارة الميزانية في العام المقبل، بعد أن تقدم المحكمة وثيقتها.

9- تم تقييم معظم توصيات مراجع الحسابات الخارجي خلال اجتماعات مختلفة عقدت في عام 2022. (6) ومع ذلك، فيما يتعلق بالتوصية رقم 4 (التي تتعلق بإلغاء لجنة الميزانية والمالية) لم يكن هناك رأي قاطع بشأن الجزء الأخير من التوصية. وعلى هذا النحو، فقد تم الاقتراح بأن تستمر المناقشات في عام 2023، بما يتوافق مع تقرير الرقابة على إدارة الميزانية 2022. (7) وخلال الاجتماع الذي عقد في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، تمت مناقشة هذه التوصية. ومن أجل إثراء المناقشات، أشار مدير الأمانة إلى القرار ICC-ASP/2/Res.3، الذي أسس الأمانة العامة، وأوضح أن الجمعية هي الهيئة التشريعية، وبالتالي فهي الجهة الوحيدة التي تتخذ القرار بإنشاء أو إنهاء عمل الهيئات الفرعية، والمناصب، والموافقة على النظام الداخلي لهذه الهيئات الفرعية أو تعديله. ونظراً إلى أن آلية الرقابة المستقلة قد تم تكليفها بإجراء تقييم لأمانة الجمعية، (8) فقد تم الاتفاق على أنه سيكون من الصواب مواصلة المناقشات في عام 2024 بعد إجراء التقييم.

2- النظر في تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن أعمال دورتها السابعة عشرة والثامنة عشرة

10- في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية عرضاً تقديمياً موجزاً نيابة عن لجنة مراجعة الحسابات عن التقارير المتعلقة بأعمال الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجنة. (9) وركز عرضه، في جملة أمور أخرى، على موضوعات ميثاق الأخلاقيات، والدليل التنظيمي، ومسائل المراجعة الخارجية، وميثاق لجنة المراجعة، وعمليات البيانات المالية. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم أيضاً

(6) تم تقييم التوصيتين 1 و2 بشكل إيجابي. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 3، كان هناك اتفاق عام على وجود تطور إيجابي نحو زيادة التفاعل بين الدول الأطراف ولجنة التدقيق. وفيما يلي التوصيات ذات الصلة:
التوصية رقم 1: "نظراً للنقص المستمر في السيولة لدى المحكمة الجنائية الدولية، والمستوى المرتفع لنسبة تكلفة الرقابة على الحكومة في المحكمة مقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى، يوصي المراجع الخارجي بعدم إصلاح منظمة المحكمة ككل، وأجهزة مراقبة الحكومة على وجه الخصوص. الذي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق، ما لم يتم العثور على تخفيضات ماثلة واتخاذ قرار بشأنها في مجالات أخرى، وينبغي إعطاء الأولوية للإصلاحات التي يمكن أن تعطي وفورات قابلة للقياس.
التوصية رقم 2: "يوصي المراجع الخارجي مجلس التنسيق بالموافقة رسمياً، تحت المراقبة اللاحقة للجنة التدقيق، على برنامج المراجعة الداخلية السنوي. ويمكن للجنة التدقيق أن تطلب تعديلات، والتي بدورها تحتاج إلى الموافقة عليها والمصادقة عليها من قبل لجنة التنسيق. ويجب أن يقدم مكتب التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التنسيق، وينبغي أن تكون لجنة التنسيق مسؤولة مسؤولة كاملة عن تقييم مدير مكتب المراجعة الداخلية.

التوصية رقم 3: "يوصي مراجع الحسابات الخارجي جمعية الدول الأطراف بأن تمنح من خلال مكتبها صلاحية الوصول الدائم إلى لجنة التدقيق لعدد محدود من المندوبين كأعضاء ليس لهم حق التصويت. وسيكون دور هؤلاء المندوبين بمثابة "جهات اتصال" لتقديم المعلومات لزملائهم في الوفود الأخرى حول النشاط الحالي للجنة التدقيق المستقلة."
تم تقييم التوصية رقم 5 بشكل سلبي ونصها كما يلي: "يوصي المراجع الخارجي بدمج مكتب المراجعة الداخلية وآلية الرقابة المستقلة في برنامج رئيسي واحد."

(7) ICC-ASP/21/30

(8) انظر جدول أعمال ومقررات الاجتماع الخامس للمكتب المنعقد في 10 أيار/مايو 2023.

(9) AC/17/5 و AC/18/5، تقارير لجنة التدقيق متاحة على الموقع التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx

رئيس لجنة الميزانية والمالية، ممثلاً لرئيس لجنة المراجعة، عرضاً، مع التركيز على أربع مسائل: (1) تنفيذ توصيات مكتب التدقيق الداخلي؛ (2) ميثاق مكتب التدقيق الداخلي؛ (3) ميثاق لجنة التدقيق؛ و(4) تسلسل رفع التقارير الإدارية. كما تبادل الفريق العامل وجهات النظر حول بعض المسائل الواردة في التقارير.

3- مراجعة في البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

11- في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تلقى فريق العمل عرضاً من ممثل مراجع الحسابات الخارجي حول البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.⁽¹⁰⁾

4- مراجعة في البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

12- في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تلقى الفريق العامل عرضاً من ممثل مراجع الحسابات الخارجي حول البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.⁽¹¹⁾

5- تدقيق أداء المدقق الخارجي فيما يتعلق بالمساعدة القانونية

13- قام الفريق العامل بمراجعة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مراجعة أداء المساعدة القانونية (-) ICC-ASP/22/38) خلال الاجتماع الخامس للتعويض المنعقد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقدم ممثل مراجع الحسابات الخارجي عرض تقديمي عن رقابة الأداء بما في ذلك أهداف ونطاق المراجعة والتحليل الأولي والملاحظات والتوصيات. وقد تلقت لجنة الميزانية والمالية تقرير المراجعة هذه، ولاحظت أوجه القصور التي تم إبرازها فيه، وطلبت تقريراً من المحكمة بشأن تنفيذ التوصيات في دورتها في أيار/مايو 2024.

6- تدقيق الأداء في المستقبل

14- في 10 أيار/مايو 2023، أبلغ مراجع الحسابات الخارجي الفريق العامل عن الموضوع المقترح لمراجعة الأداء لعام 2023: الأمن السيبراني. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أشار ممثل مراجع الحسابات الخارجي إلى أن قلم المحكمة أبلغ مراجع الحسابات الخارجي بأن الموظفين المسؤولين عن هذا الموضوع يواجهون عبء عمل ثقيل للغاية بسبب الحادث السيبراني الأخير في المحكمة. ونتيجة لذلك، قرر مراجع الحسابات الخارجي تأجيل الزيارة الميدانية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتجري مناقشة موعد جديد على أساس جدول زمني مؤقت. ولا تزال أهداف ونطاق المراجعة قيد المناقشة مع المحكمة.

7- الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا

⁽¹⁰⁾ ICC-ASP/22/12

⁽¹¹⁾ ICC-ASP/22/13

15 - في 22 حزيران/يونيو 2023، قدم ممثلو الأجهزة المعنية الخطط الاستراتيجية للفترة (2023-2025) للمحكمة ولقلم المحكمة وملكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا إلى الفريق العامل.

8- تعديلات على ميثاق لجنة التدقيق

16- وفقاً للقرار ICC-ASP/20/Res.1، القسم الأول، الفقرة 6؛ و القرار ICC-ASP/19/Res.1، القسم الأول، الفقرة 4، و القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم الأول، الفقرة 7، إن هيئة تيسير مراقبة إدارة الميزانية مفوضة من قبل الجمعية العامة للنظر في التعديلات المقترحة على ميثاق لجنة مراجعة الحسابات الواردة في المرفق الثالث لتقرير لجنة مراجعة الحسابات عن أعمال دورتها العاشرة،⁽¹²⁾ مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي، وتقرير خبير المراجعة المستقل،⁽¹³⁾ وتقرير آلية المراجعة، والتقييم الإيجابي لتوصية مراجع الحسابات الخارجي رقم 2.

17- في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أرسلت مسودة التعديلات على ميثاق لجنة التدقيق، المؤرخة 5 أيار/مايو 2023، إلى الدول الأطراف. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم النظر في التعديلات المقترحة، ولكن في ضوء الواقع أن بعض الدول الأطراف قد أعلنت عن تقديم بعض الملاحظات المكتوبة وأنه تم تكليف آلية الرقابة المستقلة بإجراء تقييم لأمانة الجمعية،⁽¹⁴⁾ فقد تم الاتفاق على أنه سيكون من الحكمة مواصلة المناقشات في عام 2024 بعد إجراء التقييم.

ج- التوصيات

18 - يقدم مركز التنسيق، عن طريق المكتب، صيغة القرار المقترح الواردة في مرفق هذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

(12) متاحة في الموقع: <https://asp.icc-cpi.int/AuditCommittee>.

(13) ICC-ASP/19/16

(14) انظر جدول أعمال ومقررات الاجتماع الخامس للمكتب المنعقد في 10 أيار/مايو 2023.

التذييل

التذييل

صيغة القرار المقترحة لميزانية المحكمة لعام 2024

لإدراجها في قرار الميزانية

أ- التدقيق

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تأخذ في الاعتبار ميثاق لجنة التدقيق، الذي اعتمده في دورتها الرابعة عشرة⁽¹⁾، بصيغته المعدلة،

وإذ تأخذ علماً بالتعديلات المقترحة على ميثاق لجنة المراجعة؛

وإذ تأخذ علماً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية فيما يختص بأمور تدقيقة⁽²⁾،

وإذ تأخذ علماً أيضاً بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لمراجعة الخبراء المستقلين لآليات

الرقابة الداخلية والخارجية في المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي،

وإذ تحيط علماً بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي لاستعراض الخبراء المستقلين للمحكمة

الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي فيما يتعلق بآليات الرقابة الداخلية والخارجية⁽³⁾، بما في ذلك التقييم

الإيجابي للتوصية 367⁽⁴⁾ والإجراءات الفنية اللاحقة بشأن القرار لمعايير المراجعة الدولية الملائمة،

وإذ تحيط علماً بالتقرير النهائي لمراجع الحسابات الخارجي بشأن الرقابة على حوكمة المحكمة الجنائية

الدولية⁽⁵⁾،

(1) السجلات الرسمية... الدورة الرابعة عشرة... 2015 (ICC-ASP/14/20) الجزء الثاني، القسم باء 3، المرفق الرابع.

(2) السجلات الرسمية... الدورة الثانية والعشرين... 2023 (ICC-ASP/22/20)، الجزء الثاني، القسم باء 2، الفقرات من 99 إلى 103 والسجلات الرسمية... الدورة الثانية والعشرين... 2023 (ICC-ASP/22/20)، الجزء الثاني، القسم باء 3، الفقرات من 299 إلى 306.

(3) ICC-ASP/19/16

(4) التوصية رقم 367 - باعتباره وحدة عمل متواجدة في قلم المحكمة، فإن مكتب المراجعة الداخلية سيكون من الأفضل له أن يقدم تقاريره إلى المديرين وليس إلى لجنة التدقيق التابعة للجمعية. إن هذا لن يمنع مكتب المراجعة الداخلية من المتول أمام هيئة مراقبة وتدقيق الميزانية الجديدة كما هو مطلوب، والاستجابة لطلباتها. وسيكون دور الهيئة الجديدة تجاه مكتب المراجعة الداخلية هو الإشراف على مدى كفاية الإطار الذي تم وضعه لعمل المراجعة الداخلية للمحكمة، بدلاً من الإشراف على جوهر عمل مكتب المراجعة الداخلية.

(5) ICC-ASP/20/6

- 1- ترحب بتقرير لجنة التدقيق عن أعمال دورتها السابعة عشرة والثامنة عشرة؛
- 2- ترحب بتقرير مراجعة الأداء بشأن المساعدة القانونية المقدم من مراجع الحسابات الخارجي،⁽⁶⁾ والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه، وتشير إلى طلب لجنة الميزانية والمالية من المحكمة تقديم تقرير عن تنفيذ التوصيات إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين؛
- 3- ترحب بالمراجعة الأولية للتعديلات المقترحة على ميثاق لجنة التدقيق وتطلب من المكتب، من خلال تسهيل مراقبة إدارة الميزانية، مواصلة المناقشات حول هذه التعديلات في الربع الأول من عام 2024، مع الأخذ في الاعتبار التقييم الإيجابي لتوصيات تقرير استعراض الخبراء المستقلين⁽⁷⁾ ذات الصلة على النحو المبين في تقرير منفصل مقدم إلى مكتب الجمعية في 27 حزيران/يونيو 2022 من قبل هيئة التسهيل،⁽⁸⁾ والمداولات الفنية اللاحقة بشأن تحديد معايير التدقيق الدولية المناسبة، بالإضافة إلى نتائج تقييم الأمانة الذي ستجريه آلية الرقابة المستقلة.⁽⁹⁾

ب- الرقابة على إدارة الميزانية

إن جمعية الدول الأطراف،

- 1- تحظ أن الخطط الاستراتيجية لكل من المحكمة ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستثماري للضحايا، تتسم بالدينامية ويجري تحديثها بشكل منتظم؛
- 2- تحظ أن الخطط الاستراتيجية للفترة (2023-2025) للمحكمة وقلم المحكمة ومكتب المدعي العام والصندوق الاستثماري للضحايا، وتحظ أيضاً أن الخطط الاستراتيجية تستفيد من وجهات النظر والتعليقات التي تقدمها الدول الأطراف في الحوار مع المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا؛
- 3- تؤكد مجدداً على أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، وهو أمر حاسم لتعزيز مصداقية النهج الاستراتيجي طويل الأجل واستدامته؛

⁽⁶⁾ ICC-ASP/22/38

⁽⁷⁾ التوصية رقم 367، باعتبارها وحدة عمل موجودة في قلم المحكمة، فإن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات سيكون من الأفضل أن يقدم مكتب التدقيق الداخلي تقاريره إلى المديرين وليس إلى لجنة التدقيق، وهي وحدة فرعية لجمعية الدول الأطراف. إن هذا لن يمنع مكتب التدقيق الداخلي من المثول أمام هيئة مراقبة وتدقيق الميزانية الجديدة عند الحاجة، والاستجابة لطلباتها. وسيكون دور الهيئة الجديدة تجاه مكتب التدقيق الداخلي هو الإشراف على مدى كفاية الإطار الذي تم وضعه لوظيفة التدقيق الداخلي للمحكمة، بدلاً من الإشراف على جوهر عمل مكتب التدقيق الداخلي.

⁽⁸⁾ <https://asp.icc-cpi.int/sites/asp/files/2022-11/2022-RM-report-progress.pdf>

⁽⁹⁾ الاجتماع الخامس للمكتب، في 10 أيار/مايو 2023

- 4- تدعو المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا إلى تقديم تقرير خطي سنوياً إلى الجمعية يرد فيه مدى تنفيذ الخطط الاستراتيجية؛ وتدعو المحكمة لإجراء مشاورات سنوية مع فرق المكتب العاملة وذلك في الثلث الأول عن تنفيذ خططها الاستراتيجية خلال السنة التقويمية السابقة؛
- 5- وتشير إلى مسؤولية الرقابة الإدارية الموكلة إلى جمعية الدول الأطراف وولايات لجنة التدقيق ولجنة الميزانية والمالية والمدقق الخارجي وآلية الرقابة المستقلة ومكتب التدقيق الداخلي، وتشجع هذه الهيئات على تعميق التنسيق في ما بينها من أجل تحسين القدرة الرقابية وإعداد التقارير، وضمان التقسيم الفعال للعمل وتجنب الازدواجية في الصلاحيات، بما يتوافق مع القرار المتعلق بمراجعة المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي؛⁽¹⁰⁾
- 6- ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها هيئات الرقابة لتبسيط أنشطتها وتدعوها إلى مواصلة جهودها في هذا الصدد؛
- 7- ترحب بزيادة التفاعل بين هذه الهيئات والدول الأطراف، والمبادرات الرامية إلى مواصلة تحسين هذا التفاعل بما في ذلك من خلال الاجتماعات غير الرسمية؛
- 8- وتشير إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها جمعية الدول الأطراف بشأن أمانة جمعية الدول الأطراف،⁽¹¹⁾ فضلاً عن توصيات مراجع الحسابات الخارجي ذات الصلة،⁽¹²⁾ وترحب بالجهود الرامية إلى زيادة تحسين أوجه التآزر والمرونة فيما يتعلق بالموارد البشرية لأمانة الجمعية.

(10) ICC-ASP/20/Res.3

(11) ICC-ASP/2/Res.3، الوثائق الرسمية... الدورة الثامنة عشرة... 2019 (ICC-ASP/18/20)، الجزء الأول، القسم 2، الحاشية

السفلية 9، و ICC-ASP/18/Res.1، والملحق، والقاعدة 16، الفقرة 1. أنظر أيضاً ICC-ASP/18/INF.7، تعديلات على النظام الداخلي للجنة الميزانية والمالية، المادة 16 الفقرة. 1.

(12) المدقق الخارجي: التقرير النهائي عن الرقابة على حوكمة المحكمة الجنائية الدولية. (ICC-ASP/20/6).

المرفق الثاني

تقرير جهة الاتصال لموضوع المباني

ألف - مقدمة

1- أُستمدت الولاية المتعلقة بالموضوع الفرعي للميزانية المتعلق بالمباني في عام 2023 من القرار-ICC ASP/21/Res.1، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها الحادية والعشرين. وفي الفقرة 8 من الجزء زاي من ذلك القرار، أكدت الجمعية العامة مجدداً بأن "المكتب مكلف بالولاية المتعلقة بهيكل الإدارة والتكلفة الإجمالية للملكية [مباني المحكمة]، من خلال فريق لاهاي العامل التابع له والذي يتولى تيسير الميزانية وتطلب تقديم تقرير عن هذا الموضوع للنظر فيه الدورة الثانية والعشرين للجمعية."

2- عين المكتب السيد جوليان كاميلو سيلفا (كولومبيا) منسقاً لموضوع المباني في 31 أيار/مايو 2023.

باء - اجتماعات ومناقشات

3- في عام 2023، عقد فريق عمل لاهاي ("الفريق العامل") مشاورتين بشأن الموضوع الفرعي للميزانية المتعلق بالمباني: يومي 9 و14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وشاركت المحكمة في هذه الاجتماعات.

4- أتاحت هذه الاجتماعات فرصة للفريق العامل للنظر في ومناقشة التحديثات الواردة من المحكمة بشأن المسائل المتعلقة بالمباني. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الفريق العامل من توصيات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، على النحو المبين في تقرير أعمال دورته الثانية والأربعين.⁽¹⁾ تلقى فريق العمل أيضاً التقرير الذي أعدته شركة استشارية (برينك) والتي تم تكليفها بإجراء تقييم محايد إضافي للمبنى وإجراء تقييم لفترات استبدال مكونات المبنى لتحديد ميزانية الاستبدال الرأسمالية النهائية.

5- في الاجتماع المنعقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرت الدول الأطراف مشاورات بشأن مقترح برنامج الميزانية للمباني لعام 2024، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالصيانة واستبدال رأس المال وتوصيات لجنة الميزانية والمالية. وأبلغ الفريق العامل بأن التقرير المقدم من شركة برينك، المؤرخ 29 آب/أغسطس 2023، لم يتم تقييمه بعد من قبل المحكمة، التي ستقدم ملاحظاتها إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2024. وفي نهاية الاجتماع، جرت جولة فنية في مبنى المحكمة التي أتاحت للوفود الاطلاع على مختلف المسائل.

(1) ICC-ASP/22/2، مؤرخ في 28 نوفمبر 2023 (الفقرات من 183 إلى 191).

- 6- في الاجتماع الذي عُقد في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفي متابعة مناقشات العام الماضي،⁽²⁾ أبلغت المحكمة الدول الأطراف بالحلول الفنية اللازمة للمندوبين للوصول إلى كافتيريا الموظفين: سيلزم إجراء بعض التغييرات الهيكلية على المبنى، بما في ذلك إضافة وتحديث الأقفال الإلكترونية، وأزرار الدفع، وفتحات أبواب الطوارئ، والكاميرات الثابتة، وقارئات البطاقات. ستكون هذه التدابير ضرورية، نظراً لترابط الكافتيريا مع جميع الأجزاء المختلفة الأخرى من المناطق المحظورة في المبنى، للتيقن من أن الوصول إلى مكاتب الموظفين سيظل مخصصاً لموظفي المحكمة فقط لحماية المواد السرية. علاوة على ذلك، أبلغت الدول الأطراف بأن خطة الطوارئ ستحتاج أيضاً إلى التحديث لتعكس التغيير في الفصل بين مناطق المباني العامة والمقيدة. وأبلغت المحكمة الدول الأطراف أن التكلفة التقديرية لهذه التغييرات بلغت 282.0 ألف يورو، مع هامش خطأ تقديري زائد أو ناقص 20 في المائة. وبينما كانت المناقشات مثمرة وتم تبادل الأفكار المختلفة، لم يكن هناك رأي قاطع وتم الاتفاق على أن تستمر المناقشات حول هذا الموضوع في عام 2024.
- 7- وكانت هناك أيضاً مناقشة حول إنشاء مواقف إضافية للدراجات الهوائية لمندوبي الدول الأطراف، حيث أن تلك العاملة في ساحة انتظار الزوار تقع على مسافة كبيرة من المدخل الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية. وطُلب من المحكمة تقديم حلول فنية بشأن إمكانية إعطاء شارات المندوبين تصاريح للدخول إلى المبنى من خلال مدخله الشمالي الشرقي (مدخل الموظفين)، حتى يتمكنوا بذلك من استخدام سقيفة دراجات الموظفين الموجودة في موقف سيارات الموظفين.

الميزانية المقترحة لعام 2024

- 8- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2024 للبرنامج الرئيسي الخامس (المباني) 2.59 مليون يورو وزادت بمقدار 62.4 ألف يورو مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2023 البالغة 2.53 مليون يورو. يتكون هذا المقترح من عنصرين رئيسيين: (1) الصيانة الوقائية والتصحيحية (المتكررة) و (2) عمليات استبدال رأس المال المخطط لها (المتغيرة). وتضمنت زيادة تقديرية بنسبة 4.1 في المائة للتضخم في عقد الصيانة واستبدال رأس المال مقارنة بالميزانية البرنامجية لعام 2023. وكانت المبالغ المقترحة على النحو التالي؛ 2,219.7 ألف يورو للصيانة الوقائية والتصحيحية و 379.7 ألف يورو لاستبدالات رأس المال. تم إيقاف مبلغ 40.0 ألف يورو لتغطية تكاليف التقييم المستقل للمبنى في عام 2023، في الميزانية المقترحة لعام 2024. وقد استعرضت لجنة الميزانية والمالية الميزانية المقترحة وأوصت الجمعية بالموافقة على الميزانية المطلوبة البالغة 2,599.4 ألف يورو.⁽³⁾

التوصيات

- 9- يقدم مركز التنسيق، من خلال المكتب، الصيغة المقترحة الواردة في مرفق هذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

(2) ICC-ASP/21/Res.1، القسم زاي، الفقرة 7.

(3) ICC-ASP/22/25، مؤرخ في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الفقرة 191.

الصيغة المقترحة لقرار ميزانية المحكمة لعام 2024

ليتم إدراجها في قرار الميزانية

مبنى المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تشير إلى توصيات لجنة الميزانية والمالية فيما يتعلق بالصيانة والاستبدال الرأسمالي لمباني المحكمة،⁽¹⁾

1- توافق على استبدال رأس المال لمباني المحكمة بمستوى 379.7 ألف يورو في عام 2024، مع التأكيد على الحاجة إلى أن تكون الصيانة واستبدال رأس المال متقارنة؛

2- تكرر التأكيد على أن استبدال رأس المال يجب أن يكون مبرراً بشكل كامل وأن يقتصر فقط على العناصر الضرورية جداً وتطلب من المحكمة الاستمرار في التيقن من اتخاذ جميع التدابير لتحقيق الوفورات والكفاءات، بما في ذلك استخدام بدائل لاستبدال رأس المال حيثما أمكن ذلك؛

3- تلاحظ أن أي حاجة لاستبدال رأس المال التي تنشأ في المستقبل القريب ينبغي تمويلها ضمن نطاق عملية الميزانية العادية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة المحتملة إلى نهج متعدد السنوات، حسب الاقتضاء؛

4- تشير إلى استعراض اللجنة لتقديرات استبدال رأس المال، والمشورة التي قدمها الخبير المجاني بشأن إجراء تقييم محايد تماماً للمبنى ووضع خطة للأمد المتوسط والأمد الطويل، فضلاً عن الآليات المالية والإدارية المحتملة بما في ذلك البدائل الممكنة إلى الترتيبات التعاقدية الحالية، في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين المستأنفة، وتدعو اللجنة إلى مواصلة إجراء تحليل وتقييم تفصيليين للميزانية المقترحة مع مراعاة الحاجة إلى تحديد الأولويات؛

5- ترحب بالتقييم المحايد للمبنى وإجراء إعادة تقييم فترات الاستبدال لمكونات المبنى لوضع ميزانية الاستبدال الرأسمالية النهائية التي أجرتها شركة استشارية، وتشير إلى طلب اللجنة إلى المحكمة لتقديم تقرير عن تقييمها للخطة المقترحة بشأن إعداد العقد في المستقبل وخطة تمويل متعددة السنوات لدورتها الرابعة والأربعين، في نيسان/أبريل 2024؛

(1) ICC-ASP/22/25C، مؤرخ في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الفقرة 191.

6- تشدد على أهمية توافر مساحة كافية وإمكانية دخول الدول الأطراف دون عوائق/ وميسرة / وذات أولوية إلى المبنى وضمن الأماكن العامة للمحكمة، بما في ذلك قاعات الاجتماعات⁽²⁾ وكافتيريا الموظفين والمكتبة، وترحب بالجهود التي تبذلها المحكمة سعياً إلى تقديم الحلول المناسبة وتشجيع مواصلة المناقشات في هذا الصدد وبهذه الروح؛

7- تطلب من المحكمة إعداد تقرير مفصل عن الميزانية حول التغييرات الأمنية اللازمة فيما يتعلق بإمكانية منح حق الوصول إلى كافتيريا الموظفين لمندوبي الدول الأطراف، بما في ذلك الطرق المختلفة التي يمكن للدول الأطراف من خلالها تمويل هذه التعديلات. وينبغي تقديم التقرير لتنظر فيه الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2024؛

8- ترحب بالجهود التي تبذلها المحكمة لإيجاد بدائل لمواقف الدراجات الهوائية لمندوبي الدول الأطراف وتشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات التي قد تسهل استخدامهم لسقيفة الدراجات الموجودة في موقف سيارات الموظفين، بما في ذلك تصاريح دخول المبنى باستخدام البوابة الشمالية الشرقية؛

9- تؤكد مجدداً على أن المكتب مكلف بالولاية المتعلقة بمبكل الحوكمة والتكلفة الإجمالية للملكية، من خلال فريق عمل لاهاي الذي يتولى تيسير الميزانية، وتطلب تقديم تقرير حول هذا الموضوع للنظر فيه الدورة الثالثة والعشرون للجنة الجمعية.

(2) المجمع 1.